ان أحدهم ذبح مئة رجل في مكان واحد وهم ينظرون اليه يذبح الواحد بعد الآخر ولا يعدو عليه منهم أحد !! هكذا هدم أولئك الرؤساء أركان السيادة الاسلامية بهدم التعاليم الحكيمة التي جاءت بها الشريعة واتبعها الخلفاء الراشدون فحق للامة ان تقول فيهم «ربنا انا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا » (لها بقية)

الجرائد

(وظائف أصحابها)

حالها في الشرق والغرب

لأصحاب الجرائد ثلاث وظائف لم تجتمع لطبقة من طبقات الناس وهي التعليم العام والخطابة العامة والاحتساب (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) وموضوع تعليمهم وارشادهم وأمرهم ونهيهم الامة حاكمها ومحكوميها عالمها وجاهلها صانعها وزارعها وتاجرها . فهم الذين ينهجون للساسة طرق السياسة المثلى، وينصبون لهم الاعلام والهُوَى، كيلا يضلوا في مجاهلها ويقتالوا في مهاميها واغفالها، وهم الذين يبينون للقضاة والحكام خفايا القضايا وحقائق الواقعات مقرونة بما ينطبق عليها من أحكام الشرائع والقوانين ، وهم الذين يصحبون أمراء العساكر في اقامتهم ويرافقون قواد الجيوش في غزواتهم فيشرحون لهم في الحل والترحال حال جنودهم وما يلزمها ويكونون لهم عيونا يتجسسون لهم أخبار أعدائهم ويطلعونهم على خفايا أعمالهم ويرسمون لهم «خرائط» البلاد التي يطرقونها

ويصورون لهم طرقها ومضايقها وموارد المياه فيها فالملوك والسلاطين والقضاة والحكام والامراء والقواد في حاجة اليهم يقتبسون من علومهم ويغترفون من عيالهم (بحارهم)

وهم الذين يرشدون الاساتذة والمعلمين الى طرق التعليم القريبة وأساليب البحث المفيدة ويوصلون اليهم ما اهتدى اليه أبناء صنفهم من الاستنباطات الحديثة والاكتشافات الجديدة وينتقدون مصنفاتهم فيظهرون غثها من سمينها ويميزون بين فاسدها وصحيحها فيساعدونهم بذلك على تمحيص الحقائق واظهار الدقائق فالعلماء والاساتذة تلامذتهم والمؤلفون عيال عليهم . وشأنهم مع الزراع والصناع والتجار كشأنهم مع الامراء والحكام والعلماء سواء بسواء

وهم الذين يهدون الآباء والامهات والقائمين على التربية الى فضائل الاخلاق وكرائم السجايا وكيفية طبع النفوس عليها لتكون ملكات راسخة كما يهدونهم الى كيفية التوقي من الصفات الذميمة والاحتراز من غوائلها والتملص من حبائلها فهم أساتذة الامة في مجموعها وأصنافها وأفرادها وهم الوصلة فيما بين الهيئة الحاكمة والهيأة المحكومة لما يبينون لكل فريق الحقوق التي له والواجبات التي عليه بأزاء الفريق الآخر فصناعتهم أشرف الصناعات وعملهم أفضل الاعمال

يتسع نطاق هذه الصناعة في الامم باتساع عمرانها ورواج أسواق العلوم والمعارف فيها وذلك ما نشاهده في الممالك الغربية ، اتسع نطاق الصحافة فيها حتى صار لكل صناعة ولكل فن جرائد مخصوصة لا تبحث الا فيها وفيما هو من لوازمها ، وبديهي ان جريدة تقصر ابحاثها على

موضوع واحد لا بد أن تبلغ منه غاية لا يمكن أن تبلغها مع تعدد المواضيع وكثرة الابحاث المختلفة ومن هنا يتجلى ان هذه الصناعة في الشرق أصعب منها في الغرب . ولو فرض ان القائمين عليها أكفاء وفي درجة واحدة في الانشاء والتحرير والمعارف ومع ان البعد بين أصحاب الجرائد في الخافقين كالبعد بين أنعمها في العلوم والفنون . ترى هذه الصناعة عند الغربيين تزداد ترقيا واتقانا عاما عن عام حتى عزموا في هذه الايام على أن يجعلوا لمن يتصدى لانشاء الجرائد دراسة مخصوصة حتى اذا ما أتمها وأخذ الشهادة المدرسية بها يؤذن له بالتصدي لهذا العمل العظيم

هذه أشارة الى ما عند القوم في ترقي هذه الصناعة وأما عندنا فهي كما قيل

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس

في بلاد الدولة العلية لا يعطى الامتياز الا لقوم يشترط أن يكونوا في سن مخصوصة وعلى مقدرة مالية مخصوصة وسيرة أدبية معلومة وهي شرائط يحسن مراعاتها وان كانت غير كافية إلا ان المصيبة في سيرة القائمين على تنفيذ القانون فانهم لا يعجزهم جعل المستحق غير مستحق وحرمانه من امتياز الجريدة اذا طلبه واعطاؤه لغير المستحق له! فالشروط هنالك ترجع الى شرط واحد وهو بذل الدراهم والدنانير ولهم أعذار في رد طلب من يمسك يده عنهم بعضها له شبهة قانونية وبعضها لا ينطبق على عقل ولا قانون ولكنهم ليسوا بمسؤلين ، ومن غريب هذه الاعذار ما وقع لمدير جريدتنا فانه طلب امتياز مطبعة وجريدة تسمي

« الفيحاء » في طرابلس الشام وبعد استيفاء المعاملات القانونية لدى حكومة طرابلس أعطي مضبطة من مجلس ادارة اللواء بأنه مستحق للامتياز قانوناً وقد أخذت عليه العهود اللازمة ورفعت أوراقه لوالي بيروت لأجل اعطائه امراً بما تقتضيه المضبطة ليرفع الجميع الى الاستانة العلية فتربص الوالي بالامر مدة طويلة لم يرفي غضونها الحاحا بالطلب ...

ثم بعد ذلك أجاب بأن اعطاء امتياز بالمطبعة لا مانع منه وأما الامتياز بالجريدة فهو غير جائز ! « لان طرابلس فيها جريدة فاذا صار فيها جريدة ثانية يتعب المراقب لتلك الجريدة (السنسور) حيث يصير مكلفا بمراقبة جريدتين !! » وهكذا اقتضت رحمة عطوفتلو رشيد بك وشفقته على المراقب الطرابلسي ان يحرم الطالب من نيل رغيبته وهو نسيب المراقب فيالبت هذه الرحمة كانت عامة من عطوفة الوالي لجميع الرعية ولقد كان هذا الافراط في الرحمة على رجل واحد مدعاة الاستغراب من جميع الذين سمعوا العذر واختلفوا في العلة الحقيقية فقال بعضهم انها تقصير طالب الامتياز وعدم ارضاء الوالي ! وقال آخرون ان صاحب جريدة طرابلس قد شق عليه وجود جريدة مزاحمة لجريدته في بلده فاتخذ الوسائل التي لا ترد عند عطوفة الوالي لمنع اجابة الطلب ، وعلى ذلك فقس

وأما في مصر فقد أهملت بالندبة للمطبوعات القوانين وصار الناس فيها فوضى يجم على انشاء الجرائد من ليس في السير ولا في النفير فصار كالعرض المباح لكل أحد ، ولا شك في انه شر من المرض الذي يباع ويستأجر لان الاخير لا يخلو من بعض العون والعزة ، والتفاوت

بهذا الاعتبار لا ينافي ترقي بعض الجرائد في مصر عن الجرائد في سوريا وفي الاستانة عموما ولذلك سببان أولهما ان شدة الضغط هنالك على المطبوعات عامة وعلى الجرائد خاصة واحتياج طالب امتياز الجريدة الى ارتكاب جريمة الرشوة يصرف أفاضل الناس عن الاقدام على هذا الامر فيبقى في غير أهله، وثانيهما ان فقد الحرية والاغراق في المراقبة والاخذ على الايدي والاكراه على مدح المذموم وذم الممدوح من شأنه افساد الاخلاق واضعاف الاستعداد والهبوط بالمعارف والفضائل الى أسفل درك الانحطاط، وأنى ينمو علم من هو مضطر الى كتمانه والعلم — كما قال سلفنا — لا يزكو الا بالانفاق ؟ وكيف تبقى فضيلة من هو مجبر على الكذب والنفاق مع ان العمل هو الذي يطبع الملكات في النفوس؟ واننا نعلم أن بعض من ابتلوا بهذه الصناعة (وأكثرهم ابتلي بها قبل هذا الضغط الشديد) أصحاب فضائل وهم يجاهدون أنفسهم ويودون التملص من هذا البلاء ولقد حاول صاحب جريدة الثمرات الفاضل ترك جريدته اكثر من مرة ولكن كان يلزمه بالصبر والثبات بعض أفاضل القارئين لها، وأشهد أنها أقرب الجرائد السورية الى الصدق وأبعدها عن التملق والنفاق ولقد عهد في ادارتها وكتابتها أخيراً الى من لم يخرج بها عن خطتها الاولى من التحري بقدر الامكان

هذا بعض نتائج الضغط وفقد الحرية ولا يقل عنه الافراط في الحرية بغير الامور أوساطها وكلا طرفي قصد الامور ذميم. ان اهمال أمر المطبوعات في مصر وترك الناس وشؤونهم فيها قد جاء بنتائج خسيسة منها تهجم السفهاء على أصحاب المقامات الرفيعة بحق وبغير حق

ونشر الكلام المخل بالاداب والمضل للافكار حتى ارتفعت الثقة من كل جريدة تحدث مالم يكن لها عون وظهير من وجهاء البلاد . والنفور على أشده من الجرائد السياسية وعسى ان يكون عن ترق في الفكر فيدعو الى الاعراض عما لا ينبغي والاقبال على ما ينبغي

تردد بعض الجرائد الشكوى وتظهر التبرم من الحكومة لانها حكمت على الكثيرين من أصحاب الجرائد في الدعاوي التي أقيمت عليهم ولم تراع حقوق هذا المنصب الشريف الذي هو ارشاد الامم وهداية الشعوب ولم تحفظ كرامة أصحابه . والصواب ان الحكومة المصرية مقصرة في تربية أصحاب الجرائد الذين نطفل أكثرهم على هذا المنصب الشريف على غير استعداد فصيروه خسيساً فهم أهل غواية واغواء لا أهل هداية وارشاد . جعلوا الجرائد سبابة شتامة كذابة أفاكة مذاعة خداعة يشترون بهذه الرذائل ثمنا قليلا . حتى صارت الجرائد العربية محتقرة مرذولة، قال بعض الظرفاء الاذكياء ان أصحاب الجرائد والمشتركين بها يصدق عليهم قوله تعالى (سماعون للكذب أكالون للسحت) الاول للأواخر والآخر للأوائل . وقال صاحب السعادة مصطفى ذهني باشا متصرف بولي « في ولاية قسطموني » عند ما كان متصرفا في طرابلس الشام: ان الله تعالى يكره لنا الاشتراك في الجرائد وابتياعها بدليل حديث البخاري الشريف « ويكره لكم قيل وقال واضاعة المال وكثرة السؤال » وهذه المكروهات الثلاث تجتمع في الجرائد . ولكن اضاعة المشترك المال وأكل صاحب الجريدة السحت قد قل كل منهما في هذا الوقت

فاننا نرى أكثر الجرائد تشكو من مماطلة المشتركين وليّهم في الدفع وان كانوا واجدين

فنسأل الحكومة المصرية مع السائلين ان تتلافى هذه الفوضى في المطبوعات وتضع لها قانونا عادلا يوقف القائمين عليها عند حدودها ويغل أيدي العابثين الذين شوهوا وجهها ومثلوا بها شر تمثيل فلا يليق بحكومة قانونية ان تترك أهم المصالح الوطنية وأشرفها العوبة للاعبين وسخرية للساخرين وان وقعت الامة من ذلك في ضلال مبين

تقويم الافكار

« لحضرة الفاضل حموده افندي (بك) عبده المحامي »

ان جهل الناس بكنه الحقائق لما يقودهم الى التخبط في السير والعماية في الافعال ويؤدي بهم الى الانقلاب في الاحوال والارتباك في الافكار وبقدر ما يفيد معرفة الحقيقة في الناس تعظم أهميتها ويكون الجهل بها من أشد الاضرار على الافراد ومن أقوى عوامل الانحطاط . لهذا كان من اللازم على كل أمة ناشئة أن تجعل من أهم واجباتها تبيان الحقائق خصوصا ما كان منها متعلقا بالنظام . والجرائد بما لها من الانتشار وتسميمها الجهات المختلفة والاصقاع المتباعدة هي التي تقوم ببث تلك الحقائق وكشف الغموض عنها ولا سيما وان الناس يألفون مطالعتها وتشتاق نفوسهم الى تلاوتها ولا فرق في ذلك بين العامة منهم والخواص وهذه هي حكمة انشاء الجرائد في الامم بيد أنه يلزم أن يكون القائمون بأمرها من أحسن الناس سيرة في الاخلاق والصفات وأوسعهم اطلاعا في المعارف والمعلومات وأن يكونوا أكثر